E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TC/2000/23
19 May 2000
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تقرير عن المهمة الاستشارية لإدارة الاحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية

خلال الفترة
٢٣ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

إعداد

كامل العضاض
المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

00-0277

محتويـــات التقريـــر

	الموضـــوع	الصفحة
١-	تمهيـــــد وخلاصة	١
٢-	طلب المهمـــــة ومدتهـــا وشروطها المرجعية	٣
٣-	التنفيذ	٤
	٣-١ مقابلات ومناقشات	٤
	٣-٢ محاضـــــرتان أساسيتان	٥
	٣-٣ جلسات عمل لاستعراض المنهجيات النظرية والتطبيقية لكافة الانشطة الاقتصادية بموجب نظام الحسابات القومية الجديد للأمم المتحدة	٥
	٣-٤ مناقشة خطة مقترحة لمسوحات احصائية وطنية خلال ست سنوات	٨
	٣-٥ مناقشة خطة استرشادية مقترحة لتطبيق نظام الحسابات القومية (١٩٩٣) الجديد	١٠
	٣-٦ دراسة إمكانية إقامة مشروع فني لدعم الإحصاء اللبناني.....	١١
٤-	توصيات أساسية	١٢
٥-	المرفقات	
	مرفق رقم (١)	١٤
	مرفق رقم (٢)	١٥
	مرفق رقم (٣)	١٦
	مرفق رقم (٤)	١٧

١. تمهيد وخلاصة

تلبية لطلب إدارة الإحصاء المركزي اللبنانية وبموافقة الأمين التنفيذي للاســـكوا زار المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية هذه الإدارة للمرة الثانيـــة منذ زيارته الأولى في شهر أغسطس/آب من العام الماضي.

خلال زيارته الأولى التي استغرقت أسبوعاً واحـــداً درس هـــذا المستشـــار الوضـــع الإحصائي في هذه الإدارة عموماً، ووضع الحسابات القومية وما يتعلق بها مـــن منـــهجيات ومصادر بيانات وغير ذلك، بصورة خاصة، وذلك لان الشرط المرجعي للمهمة كان ينـــص "على تفعيل تطبيق نظام الحسابات القومية الجديد للأمم المتحدة ١٩٩٣ SNA)".

وتضمن تقرير المستشار في نهاية مهمته الأولى هذه، تشخيصات عديـــدة للفجـــوات الأساسية في قواعد البيانات من جهة، وللقصور أو الثغرات في الأساليب والمنهجيات المتبعة لاعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وبعض الحسابات الكلية للمتغيرات الأساسية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وإستخداماته، من جهة أخرى. كما وجد بان منهجيات النظام الجديـــد للحسابات القومية لم يتم استيعابها، ناهيك عن تطبيقها. وعليه فقد اشتمل التقرير على خطـــط استرشادية للمسوحات الإحصائية ولتطبيق النظام الجديد على مراحل، وخُتم بعشرة توصيات أساسية.

وبعد مضي ما يقرب من ستة أشهر عاودت إدارة الإحصاء المركـــزي فـــي لبنـــان الاتصال بالمستشار؛ إذ تكرمت الدكتورة ميرال توتاليان، المدير العام، المعينة حديثـــاً لـــهذه الإدارة، بالاتصال هاتفياً للاستفسار عن كيفية متابعـــة تشـــخيصات وتوصيـــات التقريـــر، واقترحت دعوة المستشار مرة أخرى لمتابعة العمل، ولوضع استراتيجية للعمل الإحصـــائي ولتصميم خطط تنفيذية لتطبيق النظام الجديد.

وعلى ذلك فقد وجهّت إدارة الإحصاء اللبناني طلباً للاســـتعانة بخدمـــات المستشـــار الإقليمي في الحسابات القومية لمتابعة عمله الذي بدأه في المهمة السابقة، ولدراسة إمكانيـــة تقديم دعم فني مستمر لتطوير الإحصاء اللبناني عموماً، وتطبيق نظام الحســـابات القوميـــة خصوصاً. وحصلت موافقة سيادة الأمين التنفيذي للاسكوا على الطلب.

وخـــلال مدة المهمة الثانية البالغة عشرة أيام تم التركيز على تدريب الكوادر الأساسية وتعريفها بصورة مفصّلة نسبياً على مضامين نظام الحسابات القومية. ونوجز في ادناه أهم ما تم إنجازه خلال هذه المدة:

١- قُدمـــت محاضرتان أساسيتان للتعريف بطبيعة النظام وهيكليته وحساباته المركزية وأهم مفاهيمه وتصانيفه وتعاريفه.

٢- وعـــلى مـــدى أسبوع كامل عُقدت يومياً جلسات عمل تفصيلية مع الكوادر الأساسية في الإدارة نوقشـــت فيها ليس فقط المنهجيات والمفاهيم حسب كل نشاط اقتصادي على حدة، ابـــتداءاً بالـــزراعة وانتهاءاً بالخدمات، وإنما أيضاً تم التطرق إلى أساليب التقدير حسب نوعيـــة وكميـــة ودوريـــة البيانات المتوفرة، آخذين حالة المصادر الإحصائية في لبنان بالاعتبار الكامل(للاطلاع على أسماء المشاركين في هذه الجلسات،أنظر المرفق رقم ١).

٣- فـــي ضـــوء المناقشات والحوارات الجادة مع الأستاذة د. توتاليان (المدير العام) وبعض الكـــوادر الأساســـية في الإدارة تم تعديل خطة المسوحات الاسترشادية (المقترحة سابقاً كاطـــار مـــرجعي لـــلعمل) لتتضمن حداً أدنى من المسوحات الشاملة وبالعينة على مدى السنوات الست القادمة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، (أنظر المرفق رقم ٢).

٤- واستناداً إلى خطة المسوحات هذه، جرى تعديل خطة سابقة أولية لتطبيق نظام الحسابات القومية الجديد خلال نفس المدة وعلى مراحل، (أنظر المرفق رقم ٣).

٥- دعـــت الأســـتاذة د. توتاليـــان المستشار إلى اجتماع بحضور الآنسة ألين بوزركه ممثلة الإحصـــاء الأوربي (اليوروستات)، والتي جاءت لتبحث مع إدارة الإحصاء إمكانية تقديم دعـــم فـــني ومالي إلى الإحصاء اللبناني، وذلك لغرض مناقشة فكرة إقامة مشروع فني لدعـــم الإحصـــاء اللبناني، يديره خبير مقيم بمواصفات عالية، ولمحاولة الحصول على الدعـــم المالي من دائرة الإحصاء الأوربي (اليوروستات)، ومن غيرها، إن أمكن. وهذا أمـــر يتطـــلب إعـــداد وثيقة لهذا المشروع الفني بهدف تسويقه أو الحصول على تمويل مناسب له، ولو على مراحل.

٦- تـــم اعداد هذا التقرير مع توصيات إضافية، مع الاتفاق على أن يبقى باب التعاون الفني مع الاسكوا مفتوحاً.

هـــذا وقـــد أكد المستشار على حرص حضرة الأمين التنفيذي للاسكوا على تقديم كل العون الممكن للنهوض بالعمل الإحصائي في لبنان، وتسخير الإمكانيات المتاحة في الاسكوا

لخدمـــة إعادة بناء لبنان ليأخذ موقعه اللائق في ركاب الدول الناهضة، بعد تجاوز كل المحن والآلام الـــتي خلّفتها سنوات الحرب الأهلية الطويلة والحروب التي تشنها اسرائيل التي تحتل جنوب البلاد بالقوة العاتية.

٢. طلب المهمة ومدتها وشروطها المرجعية

بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٨ تقدمت إدارة الإحصاء اللبناني بطلب عن طريق شعبة الإحصاء فـــي الاســـكوا للاســـتعانة بخدمـــات المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصـــادية لمـــدة أسبوعين، وذلك لغرض متابعة مهمته الاستشارية السابقة ولوضع الأسس لتفعيل تطبيق نظام الحسابات القومية الجديد (١٩٩٣) للأمم المتحدة.

وبســـبب الـــتزامات هـــذا المستشار الكثيرة السابقة على هذا الطلب لدى دول أخرى أعضاء في الاسكوا، فلم يكن بالإمكان الاستجابة الفورية للطلب؛ وبعد المداولة الهاتفية واللقاء المباشـــر مـــع السيدة د. توتاليان المدير العام في الإدارة، فقد تم الاتفاق على ان تنفّذ المهمة خـــلال المـــدة ٢٣/٣-٢/٤/٢٠٠٠، أي لمـــدة عشرة أيام. كما تم الاتفاق على شروط العمل المرجعية الآتية:

١- وضع إطار لخطة مسوحات إحصائية تنفذ خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، وذلك لسدّ الفجـــوات الأساسية في قواعد المعلومات والبيانات على صعيد الاقتصاد اللبناني ولكافة الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية.
٢- توعيـــة وتدريب الكوادر الأساسية، وخصوصاً منهم العاملين في مجال اعداد تقديرات الحســـابات القوميـــة وتعميـــق معـــارفهم في مضامين النظام الجديد للحسابات القومية وأساليب التقدير.
٣- دراســـة إمكانيـــة إقامة مشروع فني لدعم الإحصاء في إدارة الإحصاء المركزي، مما يستدعي إعداد مسّودة وثيقة فنية لهذا الغرض ولاجل الحصول على تمويل من مصادر مانحة، كالإحصاء الأوربي (اليوروستات).
٤- إعـــداد أو تعديـــل خطة لتطبيق نظام الحسابات القومية الجديد على مراحل تتماشى مع تحسن قواعد البيانات الأساسية من خلال تنفيذ خطة المسوحات الوطنية.

٣. التنفيـــذ

لغـــرض تحقيـــق مســـتوى جيد من التنفيذ لشروط العمل المرجعية خلال مدة المهمة الـــبالغة عشـــرة أيام وتتخللها عطلة يوم واحد؛ أي خلال تسعة أيام من العمل، كان لا بد من اعداد برنامج عمل يومي يتضمن فعاليات مقسّمة حسب ساعات الاشتغال.

يشـــمل الـــبرنامج محاضرتين أساسيتين (كل واحدة بجزئين)، كما يشمل جلسات عمل تفصـــيلية حســـب الأنشـــطة الاقتصـــادية، ومن ثم مناقشات للخطط والمقترحات والتوصيات النهائية الواردة في مسودة التقرير، (أنظر المرفق رقم ٤).

٣-١ مقابلات ومناقشات:

أجـــرى المستشـــار عِدّة مقابلات مع الدكتورة توتاليان، مدير عام الإحصاء، اعتـــباراً مـــن أول يوم للمهمة وخلالها وفي ختامها، ولمسّ رغبة مخلصة، إن لم نقل عارمة، لتطوير العمل الإحصائي في إدارة الإحصاء وعلى صعيد الاقتصاد اللبناني؛ وإلى جـــانب هذه العزيمة المخلصة لديها تبدّى للمستشار أيضاً سعّة أفقها واستيعابها الفـــني الاســـتراتيجي لطـــبيعة وأهمية واستخدامات الإحصاء في اقتصاد كالاقتصاد اللبـــناني الـــذي يجاهد الجميع لإعادة بنائه بعد سنوات طويلة من الخراب والتدمير. فضلاً عن ذلك، فقد اشارت بوضوح إلى عدد من الأولويات وشجعت المستشار على تقديـــم كـــل مـــا عنده للتعاون لبناء الإحصاء اللبناني على أسس علمية حديثة ووفقاً لـــلمعايير الدوليـــة. كمـــا أشادت وأكدت عرفانها للدعم الفني الذي تقدمه الاسكوا في مجال الإحصاء إلى لبنان، بل وابدت رغبتها ان تذهب لمقابلة الأمين التنفيذي الدكتور حازم الببلاوي لتقديم الشكر ولالتماس المزيد من التعاون.

تجـــاوب المستشار تماماً مع هذه التوجّهات الصادقة، وأكّد حرص الاسكوا على تقديم كـــل الدعم المطلوب ضمن الإمكانيات المتاحة، بل وأشار إلى أن باب التعاون مفتوح لاســـيما وإن الاسكوا هي ضيف مقيم في بلد كريم، لا بد ان تكون له حقوق إضافية، مما يجعل لطلباته أولوية نسبية.

ثـــم قـــابل المستشار كافة منتسبي مصلحة المحاسبة الوطنية (قسم الحسابات القومية) وبحـــث معهـــم مجدداً في مصادر البيانات والافتراضات والأحكام المستخدمة لإعداد تخمينات، حينما لا تكون البيانات الأساسية متاحة بصورة مباشرة.

٣-٢ محاضرتان أساسيتان

ألقيت محاضرتان، الأولى عامة وتتضمن مبادئ أساسية لمعنى الإحصـــاء وطبيعتـــه وأساليبه النظرية والتطبيقية ومستلزمات التنفيذ الفني العلمي للمســـوحات الإحصائيـــة (الشاملة وبالعينة) ومعالجة وتحليل البيانات والنتائج.

اما المحاضرة الثانية فكانت تتضمن (في جزئها الأول)، بتفصيل مناسب، الخصـــائص الأساسية لنظام الحسابات القومية الجديد للأمم المتحدة (SNA93)، وتركيبه وامتداداتـــه، مع شرح مفصل نسبياً لحساباته المركزية؛ أي الحسابات الاقتصادية المتكاملة. وهـــي تقع بأربع فئات أساسية: الحسابات الجارية والتراكمية وحسابات الميزانيات القطاعيـــة والقومية وحساب البضائع والخدمات (الحساب رقم صفـــر). امـــا حســـابات العـــالم الخارجي (بقية العالم)، فلم يحن الوقت في هذه المهمة لتناولها لأنها ترتبط بإحصـــاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة، وذلك لان الوقت لا يزال مبكراً عليـــها بالنسبة لمستوى العمل الإحصائي في هذه الإدارة حالياً. وفي هذه المناسبة لا بد مـــن القول بأن الاسكوا ستنظم ورشة عمل لمدة ثلاثـــة أيـــام حـــول إحصـــاءات مـــيزان المدفوعات وعلاقتها بحسابات بقية العالم في نظام الحسابات القومية الجديد. والدعـــوة مفتوحة لحضور معظم أو جميع العاملين في مصلحة الحســـابات القوميـــة فـــي إدارة الإحصاء اللبناني هذه الورشة في نهاية الشهر السادس القادم. وعليه فـــأن المستشـــار سيتناول إحصاءات ميزان المدفوعات وحسابات بقية العالم وكذلك إحصاءات التجـــارة الخارجية في مهمة لاحقة خلال النصف الثاني من هذه العام.

اما الجزء الثاني من المحاضرة فتناول مستلزمات تطبيق النظام واحتياجاته من البيانات الأساسية، الميدانية منها والادارية. وقد أعطيت نبذة عامة عن احتياجات كل حســـاب على حدة من البيانات الأولية والثانوية، مع اشارة عامة إلى أساليب التعديل والمراجعة لتلك البيانات بموجب مفاهيم النظام. ويشكل هذا الجزء مقدمـــة ضروريـــة ســـيجري تفصيلها مقرونة بأساليب التقدير لكل نشاط اقتصادي على حدة فـــي جلســـات العمـــل التفصيلية اللاحقة.

٣-٣ جلسات العمل لاستعراض المنهجيات

عقدت خمس جلسات أساسية بحصتين لكل جلسة خلال الأيـــام ٢٥, ٢٧, ٢٨, ٢٩ و ٣٠ من الشهر الثالث، وكانت الحصة الأولى تبدأ من الساعة التاســـعة وتنتـــهي فـــي

الحادية عشر، ثم تبدأ الحصة الثانية من الساعة ١٢ ظهر وحتى الساعة الثانية بعد الظهر. وتناولت هذه الجلسات كافة الأنشطة الاقتصادية، ابتداءاً من النشاط الزراعي ونشاط صيد الأسماك، وانتهاءاً بإحصاءات الحكومة والمالية والتأمين، (أنظر المرفق رقم ٤).

واشتملت استعراضات وتقديمات المستشار بالنسبة لكل نشاط اقتصادي المحاور الآتية:

أولاً:
١- المفاهيم النظرية لحدود النشاط ومحدداته التطبيقية.
٢- مفاهيم وتعاريف الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة.
٣- أساليب التقييم والضرائب والإعانات بأنواعها.
٤- حسابات الإنتاج على مستوى النشاط وربطه بالوحدات والقطاعات المؤسسية التي تولّد فيها.
٥- حسابات توليد ثم تخصيص الدخل.
٦- حسابات توزيع الدخل وإعادة توزيعه.
٧- حسابات استخدام الدخل.
٨- حسابات التراكم.
٩- الحسابات المالية.
١٠- حسابات الموازنة.
١١- اعطاء فكرة أولية عن حسابات التغيرات في حجم الأصول واعادة التقييم.

ثانياً:
١- نوقشت مصادر البيانات من الناحية النظرية.
٢- ثم نوقشت مصادر البيانات حسبما تتوفر في الواقع المؤسسي اللبناني، وأعطيت أمثلة على بيانات وزارة الزراعة اللبنانية، ووزارة الصناعة وبعض الحسابات الختامية وغيرها.

ثالثاً: في نهاية هذه الاستعراضات والمناقشات المنبثقة عن أسئلة كثيرة مفيدة طرحها المشاركون، جرى حلّ مثال رقمي معّد مسبقاً من قبل المستشار لبناء حسابات الانتاج وتوليد الدخل لكل نشاط اقتصادي ضمن كل قطاع من القطاعات المؤسسية الخمسة (باستثناء حسابات بقية العالم). وجرى بعد ذلك ربطها وعرضها ضمن مصفوفة متكاملة. هذا وتم اعطاء التمرين وتفاصيل بياناته الافتراضية لجميع المشاركين للتمرن عليه في ضوء بيانات فعلية قد تتوفر في بعض القطاعات المؤسسية، بما فيها قطاع الأسر المعيشية.

رابعاً: تحـــدث المستشـــار عن طبيعة مصادر البيانات الإحصائية في لبنان وأشار إلى الأســـلوب العمـــلي المطـــلوب لتنظيم جمع وتداول البيانات بصورة تكاملية لا مركزية، وكالآتي:

١- يـــبدو واضحاً ان إنتاج البيانات الإحصائية غير محصور لدى إدارة الإحصاء المركـــزي، عـــلى الـــرغم مـــن ان قانون الإحصاء يوكل لهذه الإدارة القيام بالمســـوحات الأساسية ويخولها الإشراف الفني على كافة أنشطة انتاج البيانات الإحصـــائية في بقية وزارات وأجهزة الدولة. فيصح وصف الإحصاء في لبنان بأنـــه مركـــزي. مـــن حيث كون إدارة الإحصاء المركزي هي المسؤولة عن تطـــبيق المعايير القياسية الدولية لضمان وحدة المفاهيم ووحدة دلالات الأرقام والنـــتائج. اما من الناحية التطبيقية أو العملية فالإحصاء في لبنان لا مركزي، وذلـــك لان إدارة الإحصاء لا تملك الموارد ولا الكوادر الكافية لجمع البيانات بصـــورة مباشـــرة عن كافة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية؛ كما هي ليست بحاجة إلى ذلك، بالنظر لوجود بيانات إحصائية غزيرة تنشأ من خلال العمليات الإداريـــة الـــتي تقـــوم بها معظم الأجهزة الحكومية. وتُسمى هذه الإحصاءات "بالإحصـــاءات الإداريـــة"، مـــثل إجازات البناء والتشييد وغيرها. وتجد بعض الوزارات ان من صلب واجباتها جمع بيانات عن طريق مسوحات أو تنظيمات إداريـــة، مـــثل وزارة الصناعة التي قامت بمسح صناعي عام ١٩٩٤، ونفذت مســـح آخـــر في عام ١٩٩٨ بمساعدة ألمانية. كما تقوم إدارة الجمارك بجمع بيانـــات عـــن التجارة الخارجية باستخدام التصاريح الجمركية. ويُعِد المصرف الوطني اللبناني إحصاءات ميزان المدفوعات. بينما تعّد الحكومة العامة بيانات الميـــزانيات الاعـــتيادية حسب تشكيلاتها الإدارية والتنظيمية. هذا من جانب، ومـــن جـــانب آخر، يُعِد القطاع المنظم، وخصوصاً القطاع المالي (المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين وصناديق التقاعد) حسابات ختامية بمفاهيم المحاسبة التجارية. كل هذه المصادر تشكل ثروة بيانية لا غنى عنها، لا بد من توفيرها بانتظام واستخدامها بشكل فعّال لإعداد تقديرات الحسابات القومية، بعد اجـــراء تعديـــلات عـــليها وفقاً لمعايير النظام الجديد. ويمكن لإدارة الإحصاء المركزي اجراء مسوحات إنتقائية لاستكمال النواقص في هذه البيانات.

٢- ومـــن اجل ضمان تدفق هذه البيانات بانتظام ولضمان توحيد المفاهيم واتساقها وفقاً للمعايير الدولية، فإن الإستراتيجية الإحصائية الموضوعية والبناءة تقتضي تحقيـــق آليـــات واضـــحة ومستقرة وقابلة للتنفيذ لتنسيق أنشطة كافة وزارات ومصـــالح وأجهزة الدولة المنتجة للبيانات الإحصائية. إذ لا بد من وجود نظم ثابـــتة للتنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي، حتى لو تطلب هذا الأمر إصدار مرســـوم رئاســـي بشـــأنه. ولا بـــد ان يكـــون ممثل أو ممثلو ادارة الإحصاء موجوديـــن ومشـــاركين فـــي كافة أنشطة المسوحات الميدانية التي تنفذها تلك الجهات الأخرى.

ولعل الأهم من كل ذلك لا بد من وجود خطة وطنية عليا للإحصاءات تتضمن مســـوحات وتعـــدادات ونظـــم لتـــبادل البيانات مع إدارة الإحصاء المركزي بدوريات محددة وثابتة. ولا بد ان تحصل هذه الخطة على مصادقة من مجلس الـــوزراء لتكون مُلزمة لكافة الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص (المنظم وغير المنظم).

٣-٤ مناقشة خطة مقترحة لمسوحات إحصائية وطنية خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

لا ريـــب بـــأن الإحصاء يشكل اليوم الوعاء المعرفي الأساسي للتقدم في جميع دول العـــالم. وخصوصاً الدول المتقدمة التي لا تسند قراراتها ولا سياساتها أو خططها إلا على أساس الحقائق الرقمية الدقيقة أو شبه الدقيقة عن كافة ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى الطبيعية. فالإحصاء أضحى في عصر العولمة وعالم التجارة والتكنولوجية على ابواب القرن الواحد والعشرين ركيزة من ركائز العمل من أجـــل الحياة والتقدم، فهو علم وأداة لا غنى للمخطط والسياسي والمحلل والاقتصادي عـــنهما. فـــالعمل الإحصـــائي هـــو عمل استثماري تنموي وليست خدمة استهلاكية، ونـــتائجه لا تظهـــر بسرعة وسهولة وذلك لسببين: الأول هو إن عملية انتاج البيانات الإحصـــائية هـــي ليســـت بالعملية اليسيرة أو السريعة، ذلك لأن زمنية البيانات تتبع زمـــنية الأنشطة التي يجب ان تقع أولاً ثم يأتي الإحصاء ليصفها لاحقاً. كما ان تنفيذ المســـوحات الإحصائية يستلزم توفر تخصصيات مالية وكوادر مؤهلة وزمن لا يمكن اختـــزاله بسهولة إلا بأساليب تقوم على حساب دقة الأرقام الإحصائية. والسبب الثاني هو أن الإحصاء يتطلب توفر القدرات التحليلية والإستخدامية للأرقام الإحصائية. فإذا

تدنـــت اســـتخدامات البيانات في مجال التحليل أو اتخاذ القرارات ضعف الطلب على الإحصاء، ولكن ستتدنى عندئذٍ نوعية التحليل والقرارات المتخذة.

ولبـــنان كاقتصـــاد فـــريد في موقعه وحيوية سكانه، على الرغم من بعض الشح في مـــوارده قـــد تعـــرض لكثير من المحن والحروب الأهلية والخارجية، مما أدى إلى تعطيـــل التقدم في كثير من المسارات التقنية، ومنها الإحصاء. فالإحصاء اللبناني بعد تعطـــل دام مـــا يقـــرب من عشرين عام يحاول اليوم النهوض واللحاق بركاب دول العصـــر الحديـــث. وعـــلى ذلك فإن الحاجة إلى الإحصاء في لبنان هي ليست حاجة تـــرفيهية، انما هي حاجة استثمارية لأنه يوفر مصادر المعرفة الحقيقية لإعادة البناء ولاتخـــاذ القـــرارات الرشـــيدة على مستوى الدولة والقادة في جميع القطاعات العامة والخاصة.

من خلال هذا المنظور يمكن النظر إلى خطة المسوحات الوطنية المقترحة هنا كإطار لتنفيذ مسوحات استراتيجية واقتصادية جارية وبدوريات محدّدة. كما تمثل هذه الخطة فـــي الواقـــع حداً ادنى وليس حداً أقصى لتوفير قواعد البيانات المطلوبة لتطبيق نظام الحسابات القومية الذي جرى تقديمه بإسهاب؛ حيث يعتبر هذا النظام اليوم قفزة نوعية كـــبرى فـــي مجال القياس والتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية.

ويمكن أن نصف هذه الخطة المعروضة في المرفق (رقم ٢) بالنقاط الآتية:

١) انهـــا استرشـــادية وليس الزامية ، وهي مرنة من حيث يمكن تغيير ترتيب المسوحات زمنياً حسب أولويات الحكومة العاجلة.

٢) هـــناك مســـوحات، يمكن تسميتها بمصادر للبيانات المرجعية (Benchmark data)، لا غـــنى عـــنها الآن فـــي لبنان، مثل التعداد الشامل للسكان والتعداد الزراعي. فبيانات الـــتعدادات السكانية، مثلاً يجب ان تجرى عالمياً كل عشر سنوات، لانها تشكل قاعدة مـــرجعية وتدقيقية لكافة الإحصاءات القطاعية الأخرى، فضلاً عن أهميتها لاغراض إداريـــة وتنظيمية وسياسية. ومعلوم بان لبنان لم يجر تعداداً سكانياً منذ عام ١٩٣٢، بـــل يلجأ إلى طرائق تقريبية غير مباشرة، مما يجعل الأساس الاسنادي لكل البيانات الأخـــرى مفقـــوداً. واذا كـــانت هـــناك اعتبارات أخرى تؤجل اجراء هذا التعداد أو تســـتبعده، فيمكن اجراء التعداد بدون شمول العوامل التي تسبب مثل تلك الاعتبارات،

كالتركيب الطائفي أو غيره ومع ذلك فان اجراء مثل هذا التعـــداد يخضـــع لقـــرار سياسي، ولكن يتوجب على إدارة الإحصاء تشخيصه كأحد اساسيات ضبـــط قـــاعدة البيانات الاحصائية أو بناءها الارتكازي، وبعد ذلك، فالامر متروك لمتخذي القـــرار النهائي.

٣) قسمّت المسوحات الإحصائية إلى اقتصادية واجتماعية، فالاقتصادية، أي إحصـــاءات عن الأنشطة السلعية (بضائع وخدمات)، يجب ان تُجرى بصورة جاريـــة ســـنوياً أو حتى بصورة ربعية واحيانا حتى شهرية لقِسم منها. ولكن الخطة تقترح فـــي هـــذه المرحلة اجراء إحصاءات اقتصادية سنوية. (ويمكن انتقاء بعض الأنشـــطة كانتـــاج الصناعات الكبيرة الأساسية لأغراض بناء أرقام قياسية كمية لتجمع عنـــه بيانـــات شهرية أو ربعية، وذلك عندما تتوفر تخصصيات مالية مناسبة).

اما الإحصاءات الاجتماعية كقوة العمل والبطالة والمسوحات الديمغرافيـــة ومســـوح الأسر المعيشية، فهذه يمكن أن تجرى كل سنتين أو ثلاثة بأسلوب العينة حسب نـــوع النشاط، ولكن ينبغي اجراء دراسات ميدانية صغيرة بكلفة ضئيلة، خـــلال الســـنوات التي لا تجرى فيها المسوحات، من اجل استخراج مؤشـــرات لتحديـــث واســـتكمال البيانات المعّدة من المسوحات الأساسية.

٤) وتشير الخطة إلى فعالية تنسيق الإحصاءات الإدارية، فكما سبق ان بيّنـــا بـــأن هـــذه العملية تتطلب آلية مستمرة كجزء لا يتجزء من العمل الإحصائي الرسمي اليومي.

٥) واخيراً تشير الخطة إلى اجراء مسح للأصول غير المالية، أي للثروة القومية كل ثلاث سنوات، وهذا مسح شامل وأساسي ولكنه ليس سهلاً الا انه مطلوب جداً، اذا ما أردنـــا تطبيق نظام الحسابات القومية الجديد والالتحاق بركب الـــدول المتقدمـــة فـــي هـــذا المضمار.

٣-٥ مناقشة خطة استرشادية مقترحة لتطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣) الجديد).

لقد صيغت هذه الخطة كما معروض في المرفق رقم (٣)، بحيث تتماشى مع تحســـن وتوسيع قواعد البيانات الإحصائية كنتيجة لتنفيذ خطة المسوحات الإحصائية الوطنيـــة على مراحل. وعليه فسنجد ان التدرج هو سمة الخطة، فالمراحل الخمسة تنتقل بالعمل الإحصائي لبناء الحسابات القومية من حسابات الإنتاج ثم الدخل ثم حسابات التراكم ثـم حسابات العالم الخارجي وصولاً إلى حسابات الثروة.

وكما مبيّن في العمودين الأخيرين، حيث نجد مستلزمات التنفيذ والدعم الفني المتوقع من الاسكوا، وربما غيرها. فان توفير التدريب والدعم والاستشارات العلمية والمواضبة على تنفيذ متطلبات تنظيم وتحليل مصادر البيانات المختلفة هي شروط أساسية للنجاح في تطبيق النظام وتنفيذ هذه الخطة الأولية، والتي يمكن مراجعتها حسب تطور الظروف الفنية والمالية والبشرية لاحقاً.

٣-٦ دراسة امكانية اقامة مشروع فني لدعم الإحصاء اللبناني

طُرحت هذه الفكرة منذ اللقاء الأول خلال المهمة الأولى لهذا المستشار في الإحصاء اللبناني؛ وبيّن المستشار مزاياها. وتتلخص بالنقاط الآتية:

١- على فرض توفر تمويل مناسب (علماً بان عرضاً من هذا النوع هو قيد الدراسة والتباحث مع الإحصاء الأوربي (يوروستات)، فأنه بعد تحديد أهداف المشروع ومخرجاته المتوقعة، يمكن أن يعين خبير مقيم بمؤهلات وخبرات عالية لتنفيذ خطط المسوحات وخطة تطبيق نظام الحسابات القومية، على ان يتم الاشراف ومراجعة عمل المشروع بصورة دورية من قبل الاسكوا.
٢- يقوم الخبير المقيم بالعمل إلى جانب نظرائه في الإحصاء اللبناني بتنفيذ المسوحات واعداد التقديرات، وتدريب الكوادر وفق برامج مفصلة يتفق عليها مع مدير عام الإحصاء.
٣- يراجع المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية سير العمل ويساهم في التدريب الموقعي وفي مراجعة النتائج وتقويمها دورياً.
٤- توفير أجهزة الحواسيب الصغيرة لكل منتسب في إدارة الإحصاء.
٥- توفير فرص لتدريب الكوادر في الخارج وللمشاركة في ورشات العمل المحلية والإقليمية والدولية.
٦- إقامة ورشات عمل تدريبية خاصة بالإحصاء اللبناني بالتعاون مع الاسكوا.
٧- توفير الأدبيات والمراجع والتصانيف الدولية، فضلاً عن دراسات وتجارب دولية في بلدان أخرى.
٨- ينظر في امكانية تطبيق وتوسيع نظام المعلومات الجغرافية.
٩- ينظر في امكانية استخدام تقنية الاتصالات الإلكترونية لانتاج وتبادل البيانات الإحصائية ما بين أجهزة الدولة وادارة الإحصاء المركزي، وربما مع العالم الخارجي.

١٠- تـــنظيم اســـاليب نشـــر وتوزيع البيانات واستعادتها استناداً إلى نظم قواعد المعلومات وباستخدام تقنيات الحوسبة والاتصالات الالكترونية.

ولا بـــد من التنوية بان المشروع المقترح قد لا يتحمل أيضاً ادخال البنود الواردة في النقاط ٧، ٨، ٩ و ١٠، عـــندئذٍ ســـتبقى هذه الأمور كمتطلبات للتطوير يستطيع كل من المستشار الإقـــليمي فـــي الاتصالات والحوسبة والمستشار الإقليمي في تنسيق مسوح الأسر من تقديم المشورات الفنية اللازمة بشأنها.

هـــذا وقـــد دعـــت الســـيدة مدير عام الإحصاء المستشار الإقليمي إلى اجتماع مع ممثلة الإحصـــاء الأوربي (اليوروستات)، الآنسة الين بوزركه، وجرى بحث معالم المشروع حسب الـــنقاط آنفـــه الذكـــر. ووعـــدت ممثلة اليورستات بدراسة المشروع وطلبت تزويدها بخطة المســـوحات الوطنية المقترحة وتم تلبية الطلب من قبل المستشار بعد ترجمة الخطة إلى اللغة الإنكليزية.

امـــا بخصوص اعداد وثيقة مشروع فني لهذا الغرض، فسيتم لقاء مع السيدة مدير عام الإحصـــاء بحضـــور الدكـــتور عبد الله النجار ولاحقاً بحضور الأستاذ عبد الاله الديوه جي لتدارس أهداف ومضمون وصياغة هذه الوثيقة وتقديمها للدراسة والنقاش.

٤. التوصيات الأساسية

١- توكيـــد التوصـــيات العشـــرة الـــواردة فـــي تقرير المستشار الاقليمي في الحسابات والإحصـــاءات الاقتصـــادية الأول الصادر في شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٩، عن المهمة الاستشارية المنفذة خلال المدة ٢-٨ أغسطس/آب ١٩٩٩.

٢- دراســـة إمكانيـــة إقامـــة مشروع فني بموجب وثيقة مشروع فنية، وبتمويل من إحدى الجهات المانحة، حيث تحدد الأهداف والمخرجات والأساليب، ويعيّن خبير مقيم كمدير للمشـــروع، وتجري متابعة أعمال هذا المشروع من قبل منظمة الاسكوا والمستشارين الإقليميين من ذوي الاختصاص بالمواضيع المغطاة بالمشروع.

٣- لوحـــظ نقصٌ كبير في الإمكانيات الفنية في إدارة الإحصاء المركزي، ولا بد من توفير حواسيب إلكترونية لكل العاملين الفنيين لإدخال ومعالجة البيانات واخراج النتائج.

٤- تـــنفيذ خطة المسوحات المقترحة بعد تعديلها في ضوء الفجوات الإحصائية المشخصة، وبهـــدف توفيـــر القاعدة البيانية المطلوبة لتطبيق نظام الحسابات القومية الجديد خلال السنوات الخمسة القادمة.

٥- تـــنفيذ خطة تطبيق نظام الحسابات القومية (١٩٩٣) المقترحة حسب المراحل المحددة في الخطة.

٦- التوكيد على أهمية وضع آلية واضحة للتنسيق الفعّال مع الوزارات والجهات الأخرى المنـــتجة للـــبيانات الاحصـــائية، وفـــي المقدمـــة تأتي وزارة المالية والبنك المركزي والجمارك ووزارة الصناعة وبقية الوزارات المنتجة للبيانات الميدانية والإدارية.

٧- مراجعة كافة الاستمارات الإحصائية ووضع كافة الأدلة والتعاريف المناسبة.

٨- التوكيد على أهمية التدريب في موقع العمل وخارجه، كما أشير في صلب التقرير.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

(مرفق رقم ١)

قائمة بأسماء المشاركين في المحاضرتين وفي جلسات العمل التطبيقي في الاحصاء المركزي اللبناني

الاسم	الجنس	العمر	الوظيفة	المؤهلات العلمية	سنوات الخدمة
نجوى يعقوب	انثى	٢٧	إحصائي	شـــهادة إحصائي / دبلوم دراسات معمقة في الاقتصاد	٢
الفرد الحايك	ذكر	٢٩	اقتصادي	إجازة في العلوم الاقتصادية	٥
رضوان جمول	ذكر	٣٦	اقتصادي	إجازة في العلوم الاقتصادية	–
هشام جندي	ذكر	٢٦	إدارة أعمال	إجازة في إدارة الأعمال – محاسبة وتمويل	–
سمير ذبيان	ذكر	٢٧	طالب اقتصادي مساعد	طالب في السنة الثالثة – اقتصاد	١
ليليان نصر	انثى	٢٥	إحصائي مساعد	إجازة في العلوم الاقتصادية	١
غالية حمامي	انثى	٢٨	اقتصادية	إجازة في الاقتصاد/إجازة في الصحافة دبلوم دراسات عليا متخصصة في الصحافة طالبة MBA	٥
عصام العبراني	ذكر	٢٩	اقتصادي	دراسات عليا في الاقتصاد	–
زياد عبد الله	ذكر	٢٧	إحصائي	هندسة إحصائية / دبلوم في المعلوماتية	١
ضاهر ضومط	ذكر	٢٧	إحصائي	هندسة إحصائية / دبلوم علوم اقتصادية	
ابتسام الجوني	انثى	٢٥	باحثة اجتماعية	دبـــلوم دراســـات عليا (علم اجتماع الإقتصاد والتنمية.	–

مرفق رقم (٢)

خطة استرشادية لمسوحات احصائية ميدانية ولتنسيق البيانات الادارية خلال المدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ في ادارة الاحصاء المركزي في الجمهورية اللبنانية

نوع المسوحات والفعاليات الاخرى	السنوات						الدورية	مستلزمات تنفيذ فنية	دعم فني متوقع من الاسكوا
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥			
اولاً: مسوحات اساسية مرجعية									قد تساهم الاسكوا بتوفير الخبراء والمستشارين حسب نوعية المسوحات المخططة ويمكن حسب طلب الجانب اللبناني توفير خدمات مستشار الحسابات القومية ليتابع تنفيذ خطة المسوحات هذه بزيارات متكررة كما يمكنه توجيه ومتابعة عمل الخبير المقيم في حالة اقامة مشروع فني لتطوير الاحصاءات الجارية والدورية في ادارة الاحصاء المركزي وأجهزة الدولة الأخرى . وقد يستلزم التطوير مراجعة كافة الاستمارات الاحصائية واعداد ادلة العمل والتعاريف والمفاهيم، فضلاً عن التدريب المستمر في مواقع العمل لكوادر الادارة في الاحصاء المركزي في لبنان
١- تعداد سكاني						X	كل عشر سنوات	يتطلب اتخاذ قرار سياسي ويبدو بان الشروط ستكون ناضجة لاجراء هذا التعدادا في عام ٢٠٠٥	
٢- تعداد زراعي					X		كل ٥ سنوات	لا بد من توفير اطار كامل للحيازات الزراعية كاساس لاجراء المسوحات اللاحقة بالعينة	
٣- تحديث سنوي لتعداد المباني والمؤسسات العاملة (لعام ١٩٩٦)		X	X	X	X	X	سنوياً	ان عملية التحديث تتطلب تنسيق مستمر مع الجهات المسؤولة عن تنظيم واجازة عمليات البناء والهدم	
ثانياً: مسوحات للأنشطة الانتاجية									
أ- مسوحات جارية او دورية *									
الزراعة							سنوياً	تُجرى مسوحات على اساس جاري سنوي، بأسلوب العينة، مع شمول كامل للمنشآت الكبيرة. وهذه المسوحات مطلوبة لكافة الانشطة الاقتصادية من ١-٨ اما المسوحات الاجتماعية فيمكن اجراءها كل سنتين او ثلاثة مع دراسة صغيرة تحديثية ما بين سنوات المسح (الانشطة ٩-١٢)	
الصناعة							سنوياً		
التشييد والبناء							سنوياً		
النقل والمواصلات**							سنوياً		
التجارة الداخلية والاسعار							سنوياً		
المطاعم والفنادق							سنوياً		
الخدمات							سنوياً		
السياحة							كل سنتين		
ثالثاً مسوحات الاحصاءات الاجتماعية									
٩- القوة العاملة		X		X		X	كل سنتين	مسوحات للانشطة الاخرى تشمل مسح الاصول غير المالية الذي يمكن اجراءه كل ثلاث سنوات	
ميزانية الاسرة والصناعات الحرفية والبيتية			X		X	X	كل سنتين او ثلاثة		
١١-الظواهر الديمغرافية			X		X		كل سنتين		
١٢- البيئة			X		X		كل سنتين او ثلاثة		
رابعاً: انشطة اخرى									
١٣- مسح للأصول غير المالية			X		X		كل ثلاث سنوات	يمكن اجراءه كل ثلاث سنوات	
١٤- تنسيق البيانات الادارية	X	X	X	X	X	X	سنوياً	هناك حاجة لتخطيط التنسيق الاداري الفني لكافة الاحصاءات التي تنتجها جهات ووزارات اخرى.	

(مرفق رقم ٣)

خطة استرشادية لتطبيق نظام الحسابات القومية (١٩٩٣) في ادارة الاحصاء المركزي اللبناني على مراحل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

نوع الفعالية حسب المراحل	السنوات						مستلزمات التنفيذ	الدعم الفني المتوقع من الاسكوا
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥		
أولاً: المرحلة الأولى								في كل مرحلة من مراحل التنفيذ يمكن طلب المساعدة الفنية من الاسكوا والمستشار الإقليمي في الحسابات القومية. يمكن ان يقدم خدماته لتدريب الكوادر ولتصميم الحسابات ولتوجيه العمل ولمراجعة النتائج وهذا لا يمنع من محاولة طلب الدعم الفني والمالي من جهات مانحة أخرى بشرط تنسيق العمل.
- استعياب النظام والاطلاع على معاييره مفصلاً	X	←	←	←	←	←	١- تدريب الكوادر ٢- تطبيق وتصنيف قياسي للوحدات المؤسسية	
- محاولة بناء حسابي الانتاج وتوليد الدخل	X	←	←	←	←	←	٣- تحليل بيانات الادارات العامة	
- تطبيق تصنيف قياسي للوحدات المؤسسية		X	←	←	←	←	٤- تحليل الانفاق الخاص والعام حسب الاغراض	
ثانياً: المرحلة الثانية								
- محاولة بناء حسابات الدخل وتوزيعه واستخدامه		X	←	←	←	←	٥- تحليل ميزان المدفوعات	
- بناء جدول مفصل لحساب العرض والاستخدام		X	←		←	←	٦- التنسيق مع البنك المركزي	
- تحليل وتفصيل وتطوير إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة		X					٧- التنسيق مع وزارة المالية ٨- التنسيق مع بقية الوزارات	
ثالثاً: المرحلة الثالثة								
- محاولة بناء حساب رأس المال والحساب المالي			X	←	←	←	٩- تحليل ميزانياً الشركات في القطاع المنظم	
- تطبيق التصنيف الدولي لوظائف الحكومة على ميزانية الدولة			X	←	←	←		
- حسابات العالم الخارجي		X	←	←	←	←	١٠- مسح للاصول والثروات غير المالية	
رابعاً: المرحلة الرابعة								
- حسابات التغيرات الأخرى وحسابات إعادة التقييم				X	←	←		
- حسابات الميزانيات القطاعية والقومية				X	←	←		
خامساً: المرحلة الخامسة								
- حسابات تابعة					X	←		
- حسابات البيئة					X	←		

ملاحظة: المقصود بالسهم ان تستمر هذه الفعالية لبقية السنوات

(المرفق رقم ٤)

برنامج عمل المستشار في ادارة الاحصاء المركزي اللبناني

خلال المدة ٣/٢٣ - ٢٠٠٠/٤/١

الفعاليات حسب الزمن		الفعاليات	
اليوم والتاريخ		٩ر - ١١ر	١٢ر - ١٤.
الخميس	٣/٢٣	محاضرة عامة - خلفية : العمل الاحصائي ومستلزماته	محاضرة: ملامح نظام الحسابات القومية واستخداماته
الجمعة	٣/٢٤	محاضرة: نظام الحسابات القومية ومستلزماته من البيانات	تتمة الموضوع
السبت	٣/٢٥	استعراض منهجيات العمل الزراعة وصيد الاسماك	اساليب تقدير القيمة المضافة (الناتج المحلي الاجمالي)
الأحد	٣/٢٦	عطلة	عطلة
الأثنين	٣/٢٧	الصناعة والتشييد والبناء	اساليب تقدير القيمة المضافة في الصناعة والتشييد والبناء
الثلاثاء	٣/٢٨	النقل والمواصلات والخزن والتجارة والاسعار	أساليب تقدير القيمة المضافة في هذه الأنشطة مع اشارة الى الارقام القياسية للاسعار
الاربعاء	٣/٢٩	الخدمات الشخصية والاجتماعية	اساليب تقدير القيمة المضافة في هذه الانشطة
الخميس	٣/٣٠	مالية الحكومة والاحصاءات المالية والتأمين	اساليب تقدير القيمة المضافة في هذه الأنشطة
الجمعة	٣/٣١	مناقشة خطة أولية استرشادية للمسوحات الاحصائية	تتمة ومناقشة خطة استرشادية لتطبيق نظام الحسابات القومية
السبت	٤/١	مناقشة توصيات مسودة تقرير اولي (غير مكتمل)	التحضير الأولي لبناء حسابي الانتاج وتوليد الدخل

ملاحظة: يحضر منتسبو الحسابات القومية جميع المحاضرات وجلسات العمل، اما العاملون في احصاءات الانشطة الاقتصادية فيجب حضور المختصين حسب نوع اختصاصهم ويفضل ان يحضر الجميع جميع المحاضرات وجلسات العمل.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام